

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UNITED NATIONS
Economic and Social Commission
for Western Asia



NATIONS UNIES
Commission économique et sociale
pour l'Asie occidentale

FAX: (961-1) 981510 - TEL: (961-1) 981301, 981311, 981401
P. O. BOX 11-8575 - BEIRUT, LEBANON

تقرير اجتماع اللجنة الاستشارية
2 شباط/فبراير 2006

1- دعت الأمين التنفيذي سفراء الدول الأعضاء لحضور اجتماع اللجنة الاستشارية للإسكوا في بيت الأمم المتحدة في بيروت يوم 2 شباط/فبراير 2006.

2- حضر الاجتماع كل من (حسب الترتيب الأبجدي للدول الأعضاء):

المملكة الأردنية الهاشمية: سعادة السيد محمد الكايد، قائم بأعمال سفارة المملكة الأردنية الهاشمية، بيروت؛

دولة الإمارات العربية المتحدة: سعادة السيد أحمد الظاهري، قائم بأعمال سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة، بيروت؛

الجمهورية العربية السورية: سعادة الدكتور طلال بكفلوني، معاون رئيس هيئة تخطيط الدولة؛

جمهورية العراق: سعادة السيد تحسين علوان عينا، قائم بالأعمال، والسيد عدي السعودي، سكرتير ثالث، سفارة جمهورية العراق، بيروت؛

سلطنة عمان: سعادة المهندس سعيد بن حارث البراشدي، القائم بالأعمال، سفارة سلطنة عمان، بيروت؛

دولة قطر: سعادة السيد جبر بن عبد الله السويدي، سفير دولة قطر، بيروت؛

دولة الكويت: سعادة السيد طارق الحمد، قائم بأعمال سفارة دولة الكويت، بيروت؛

الجمهورية اللبنانية: سعادة السفير أنطوان شديد، مدير المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية، وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية، والسيد عباس متيرك، رئيس دائرة المعاهدات؛

جمهورية مصر العربية: سعادة السيد حسين ضرار، سفير، والسيدة أميرة عبد الرحيم، سكرتير ثالث، سفارة جمهورية مصر العربية، بيروت؛

المملكة العربية السعودية: سعادة السيد فيصل الزواوي، مستشار الشؤون الاقتصادية، سفارة المملكة العربية السعودية، بيروت؛

الجمهورية اليمنية: سعادة الدكتور محمد عبد المجيد قباطي، سفير، والسيد حسين الإيراني،
مستشار، سفارة الجمهورية اليمنية، بيروت؛

جمهورية السودان: سعادة السيد سيد أحمد البخيت، سفير جمهورية السودان لدى الجمهورية
اللبنانية.

واعتذر عن حضور الاجتماع ممثلاً مملكة البحرين وفلسطين.

3- رحّبت الأمين التنفيذي بالحاضرين، وشكرت حضورهم اجتماع اللجنة الاستشارية، مشيرة إلى أن الإسكوا تحتاج للوقوف على آرائهم في ما يخدم مصالح الدول الأعضاء. ثم تناولت مواضيع اجتماع اللجنة الاستشارية وفقاً لما جاء في جدول أعماله.

4- الدورة الوزارية الرابعة والعشرون للإسكوا (بيروت، 8-11 أيار/مايو 2006):

(أ) قدمت الأمين التنفيذي، استناداً إلى عرض مرئي، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوزارية الرابعة والعشرين للجنة التي ستعقد في بيروت خلال الفترة 8-11 أيار/مايو 2006، وذلك لكي يتسنى للدول الأعضاء الاطلاع عليه وتقديم أية تعليقات واقتراحات بشأنه.

(ب) وفي معرض شرحها لجدول الأعمال المؤقت، أشارت الأمين التنفيذي إلى أن أبرز المواضيع التي ستتناولها الدورة تشمل التطورات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على دور الإسكوا في المنطقة، وتشغيل الشباب والمرأة في منطقة الإسكوا الذي سيتم مناقشته في طاولة مستديرة، وتقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة الذي يستعرض ما تم تنفيذه من أنشطة منذ الدورة الوزارية الأخيرة للجنة، بالإضافة إلى مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين 2008-2009، ومراجعة للهيئات الفرعية للإسكوا. أما بقية البنود فهي تتعلق بأمور إدارية وتنظيمية. وقالت إن رئاسة الدورة الوزارية الرابعة والعشرين ستعود إلى المملكة العربية السعودية، بعد أن ترأست الجمهورية العربية السورية الدورة الثالثة والعشرين التي عُقدت في دمشق.

5- نتائج اجتماع الخبراء رفيع المستوى حول احتياجات دول المنطقة ودور الإسكوا حتى عام 2010 (بيروت، 24-25 كانون الثاني/يناير 2006):

(أ) قدمت الأمين التنفيذي من خلال العرض المرئي ملخصاً عن الندوة حول احتياجات دول المنطقة ودور الإسكوا حتى عام 2010، والتي عقدت في بيروت خلال الفترة 24-25 كانون الثاني/يناير 2006. وقد شاركت في الاجتماع نخبة من المسؤولين المتخصصين والخبراء رفيعي المستوى والمفكرين العرب، وكان الهدف منه استشراف الدور المستقبلي للإسكوا في ظل التحديات الدولية والإقليمية التي تواجه المنطقة. وتركزت المناقشات حول التحديات القائمة والمتطورة التي تواجه البلدان الأعضاء في الإسكوا والفرص المتاحة والصعوبات الناتجة من التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الإقليمي والقطري. وبحث المشاركون التحديات والفرص المتاحة في إطار أولويات اللجنة وهي: المياه والطاقة؛ والتكنولوجيا؛ وقضايا العولمة ومنظمة التجارة العالمية؛ وسياسات التنمية الاجتماعية والتكامل الإقليمي العربي.

(ب) وأشارت الأمين التنفيذي الى أن نتائج الندوة وتوصياتها ستعرض على الدورة الوزارية الرابعة والعشرين المقرر عقدها في أيار/مايو المقبل لمناقشتها من قبل الدول الأعضاء بهدف تحديد الإطار الاستراتيجي لبرنامج عمل الإسكوا في فترة السنتين القادمة.

6- إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا وآلية إقليمية في مجال بناء القدرات حول إدارة الموارد المائية المشتركة:

(أ) أشارت الأمين التنفيذي الى أنه أجريت دراسة عن إنشاء مركز للتكنولوجيا وأن الإسكوا تأمل استضافة إحدى الدول الأعضاء لهذا المركز وأعربت عن أملها في أن يحظى المركز باهتمام الدول الأعضاء ليُصار الى تبنيه. ويأتي إنشاء المركز عملاً بالقرار 254 (د-23) بشأن إقامة مركز الإسكوا للتكنولوجيا الصادر عن اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين. وتتضمن الدراسة الإطار العام للمركز وأهدافه العامة والخاصة، ومجالات عمله وأنشطته إضافة الى إطاره التنظيمي والتمويلي. كما جرى العمل على تأمين التمويل اللازم للقيام بدراسة جدوى مبدئية تتمحور حول احتياجات المنطقة والنماذج الممكنة لهذا المركز وكيفية تمويله. وستقوم الإسكوا باستكمال دراسة الجدوى بواسطة فريق من الخبراء الدوليين والإقليميين وتعديلها حسب الاقتضاء، ثم تُعرض على اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي في 6 آذار/مارس 2006 وتجرى عليها التعديلات المطلوبة. وسوف يُعد تقرير بناء على هذه الدراسة يُرفع الى الدورة الوزارية الرابعة والعشرين للنظر فيه.

(ب) كما تحدثت الأمين التنفيذي عن إنشاء آلية إقليمية في مجال بناء القدرات حول إدارة الموارد المائية المشتركة، وذلك استجابة لما نص عليه القرار 255 (د-23) الصادر عن الدورة الوزارية الثالثة والعشرين. وقد قامت الإسكوا بوضع الشروط المرجعية لدراسة مبدئية حول جدوى إنشاء الآلية الإقليمية وتعيين خبير للقيام بها وفقاً لهذه الشروط التي من بينها ما يلي: التعرف على الحاجة والمبرر لإنشاء الآلية الإقليمية؛ والبحث في الجوانب السياسية والفوائد الوطنية والإقليمية المرتبطة بتأسيس الآلية؛ وتحليل وتقييم الاحتياجات لبناء القدرات التقنية للدول الأعضاء في الإسكوا في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة؛ وتحديد الهيكل المؤسسي للآلية الإقليمية المقترحة. وناقشت الإسكوا مع الخبير المحاور الأساسية للدراسة وأسلوب إعدادها وقامت بإعداد المسودة الأولى للدراسة ومراجعتها وإدخال التعديلات عليها. وسترفع هذه الدراسة كذلك الى الدورة الوزارية الرابعة والعشرين للإسكوا.

7- ما يستجد من أعمال:

(أ) أشارت الأمين التنفيذي الى أن طلبات وردت من الدول الأعضاء تستفسر فيها عن كيفية التوظيف والتعيين في الإسكوا وعن مفهوم التوزيع الجغرافي وغيره من المواضيع المتصلة بالتوظيف في الأمم المتحدة، وطلبت من مدير إدارة الشؤون الإدارية ورئيس قسم الموارد البشرية تقديم توضيحات عن ذلك.

(ب) وقال مدير الإدارة إن الغرض هو بيان كيفية عمل نظام التعيين في الأمم المتحدة. ثم قدمت رئيسة قسم الموارد البشرية عرضاً مرئياً لشرح كيفية عمل نظام الأمم المتحدة مشيرة الى أن عدد الوظائف المرغوب بالنسبة الى كل بلد عضو في الأمم المتحدة يرتبط بثلاثة عوامل هي عامل العضوية وعامل حجم السكان وعامل المساهمة المالية للدولة، وأن عدد الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي في الأمانة العامة للأمم المتحدة يختلف تخصصاتها وأجهزتها الموزعة في جميع أنحاء العالم يبلغ 2600 وظيفة. ويبلغ عدد البلدان غير الممثلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة 16 بلداً، والبلدان الممثلة بأقل مما ينبغي 9 بلدان، والبلدان الممثلة بأكثر مما ينبغي

23 بلدا. وتشمل الأمانة العامة للأمم المتحدة المقار وهي نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي، بالإضافة إلى اللجان الإقليمية الخمس وعدد من وكالات الأمم المتحدة. أما بالنسبة إلى الإسكوا فيوجد 110 وظائف من الفئة الفنية، منها 18 في مستوى أول درجة الذين يتم اختيارهم بعد اجتياز اختبارات التنافس على المستوى الوطني (ف2)، و9 وظائف لغوية لا تخضع للتوزيع الجغرافي و83 وظيفة خاضعة للتوزيع الجغرافي. ويشغل هذه الوظائف مواطنون من 30 جنسية وتبلغ نسبة النساء 42 في المائة من وظائف الفئة الفنية وما فوق.

(ج) كما أوضحت أن هناك ثلاثة أنواع من التعيينات وهي التعيينات على أساس الامتحانات التنافسية الوطنية، وتعيينات الموظفين اللغويين والتعيينات في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي. وتجرى الامتحانات الوطنية سنويا وهي مفتوحة لرعايا البلدان غير الممثلة والبلدان الممثلة بأقل مما ينبغي وتتعلق بفئات مهنية محددة منها الهندسة والسكان والمكتبات والأمن والعلم والتكنولوجيا والإحصاء. ويوجد برنامج للمهنيين المبتدئين (Junior Professional Officers Programme) تموله البلدان المانحة ويتم من خلاله اختيار المهنيين المبتدئين من تلك البلدان وتعيينهم لمدة سنة إلى ثلاث سنوات في مستوى ف1 وف2 من الفئة الفنية.

(د) و عددت أسباب التمثيل دون المستوى المطلوب لبعض الدول، فأشارت إلى ضعف الاهتمام بالعمل في الإسكوا حيث لا يتقدم مواطنو دول معينة بطلبات للتوظيف؛ والافتقار للمعلومات بشأن الوظائف الشاغرة؛ وعدم اتباع النظم المعمول بها لطلب التوظيف حيث أنها لا تُقدم وفقا لاحتياجات نظام الاختيار في الأمم المتحدة؛ والمؤهلات عندما لا يفي المتقدم للوظيفة بمتطلباتها؛ وعدم تقديم المترشح لنفسه بشكل جيد سواء كتابيا أو خلال المقابلات. كذلك فإن طريقة الإعلان عن الوظائف تغيرت وأصبحت الوظائف تُعلن وفق نظام "جالاكسي" (GALAXY) مباشرة على الإنترنت.

(هـ) وفي ضوء ذلك اقترحت رئيسة قسم الموارد البشرية تقديم الإسكوا الدعم لمواطني الدول الأعضاء في التقدم إلى الوظائف إما من خلال تقديم المعلومات لممثلي الدول الأعضاء في بيروت أو توفير المعلومات والتدريب في الدول الأعضاء بناء على طلبها أو من خلال استثمار الدول الراغبة لبرنامج المهنيين المبتدئين لتمويل تعيين مواطنيها في الإسكوا.

(و) وأعربت الأمين التنفيذي عن استعداد الإسكوا لتدريب مواطنين من الدول الأعضاء على كيفية التعامل مع نظام جالاكسي، أو إرسال بعثة لتدريب المعنيين إذا وافقت الدول الأعضاء، أو أن يأتي المهتمون من الدول الأعضاء إلى الإسكوا للتدريب والعمل لمدة سنة أو أكثر حتى تتاح لهم فرصة التوظيف في الأمانة العامة للأمم المتحدة، مؤكدة أنه لا يوجد أي تمييز بين دولة وأخرى بل أن عوامل أخرى كثيرة منها المؤهلات والكفاءة والعمر وغيرها هي التي تُؤخذ بعين الاعتبار.

(ز) تحدثت الأمين التنفيذي عن الوضع السياسي والأمني في لبنان مشيرة إلى أنها بحاجة للتأييد نظرا إلى مسؤوليتها عن أمن موظفي الأمم المتحدة وعائلاتهم في لبنان إضافة إلى مسؤولياتها الأخرى. وقالت إنه عندما تكون هناك حالة من عدم الاستقرار، فقد يؤدي ذلك إلى إغلاق مكاتب الأمم المتحدة، مؤكدة أن قرارا كهذا لا يتم اتخاذه بسهولة حيث يتطلب دراسة كل الجوانب. وأشارت إلى أن الأمم المتحدة تعتمد نظام إنذار مبكر تتدرج بموجبه درجات الخطر، وأن الدرجة الثالثة تعني ملازمة نصف الموظفين لبيوتهم. وأعربت عن أملها في دعم الدول الأعضاء للإسكوا للاستمرار في العمل من خلال مساندة طلبها إلى السلطات اللبنانية لنقل المبنى إلى خارج مركز المدينة لكي يطمئن الموظفون، مشيرة إلى أنها سبق وناقشت هذا الطلب مع السلطات اللبنانية.

(ح) وتعقيبا على كلام الأمين التنفيذي، قال سعادة السيد حسين ضرار، سفير جمهورية مصر العربية إنه لم يحدث شيء من شأنه أن يهز الثقة في لبنان وإن الأمن مستتب. وأضاف أن الأمر لا يعدو يكون مجرد تخوف نتيجة لبعض الأحداث ولكنه ليس مدعاة للقلق. وأعرب عن تأييده لطلب نقل المقر إلى خارج مركز المدينة. ثم تناول الكلمة سعادة السيد طارق الحمد، القائم بأعمال سفارة دولة الكويت، فقال إنه يتفق مع كلام سعادة سفير جمهورية مصر العربية وتساءل عما إذا كان المبنى المراد الانتقال إليه موجودا أم أنه يجب التفكير في تشييد مبنى لهذا الغرض.

(ط) وتناول الكلمة سعادة السفير أنطوان شديد، مدير المنظمات الدولية والمؤتمرات والعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية فأعرب عن شكره للثقة بالأمن في لبنان. وقال إنه يتفهم القلق السائد بسبب الوضع الأمني ولكنه لا يرى سببا في أن تتبادر إلى الأذهان فكرة الخروج من لبنان بسبب الأمن، مشيرا إلى أنه وإن لم يكن الأمن مثاليا في لبنان، يمكن القول أنه مستتب مقارنة ببلدان أخرى ولا يبعث على التفكير في ترك لبنان. وأوضح أن لبنان مستعد لتلبية كل الاحتياجات الأمنية. وقال إن موضوع المبنى كان أثير مع وزير الخارجية السابق وتقرر تحديد أرض لمباشرة البناء وأن بلاده عازمة على بناء المقر الجديد للأمم المتحدة في الموقع المناسب، مكررا التزام بلده بإعادة الطمأنينة للجميع.

(ي) وختمت الأمين التنفيذي بالقول أن السلطات اللبنانية دائما ما لبثت الاحتياجات الأمنية المتزايدة للأمم المتحدة وأن ما تأمله الأمم المتحدة هو تحديد موقع آخر لمبناها. وقالت إن ما كانت تريده هو فقط توضيح الموقف الراهن في هذا الشأن وأن استمرار الأمم المتحدة في لبنان أمر ضروري، بل وطبيعي.

8- وفي ختام الاجتماع أعربت الأمين التنفيذي عن أملها في أن يكون انعقاد الدورة الوزارية الرابعة والعشرين في أيار/مايو القادم مناسبة لعرض ما تتميز به كل دولة من الدول الأعضاء وتقديم صورة لما يوجد فيها من محاسن، ووجهت الشكر مجددا للحاضرين.